قياس أثر الإنفاق في رأس مال البشري على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1992-2018)

م. علي طالب حسين
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة ديالى
alieconomics@uodiyala.edu.i

ريام علي طالب
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة ديالى
reeamreeam@uodiyala.edu.iq

أ.م. علي وهيب عبدالله
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة ديالى
aliwaheebeco@uodiyala.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.39

تأريخ استلام البحث 2021/5/16 **تأريخ قبول النشر 2021/7/26**

المستخلص

يعد رأس المال البشري أحد أهم العناصر المحددة للنمو الاقتصادي في أي بلد وله دور كبير فيه، واستناداً إلى ذلك فقد ركزت الحكومات في وضع السياسات في الدول المتقدمة والنامية في العقود الأربعة الماضية على هذا العنصر وفي الدراسات التجريبية، يتم استخدام الانفاق الحكومي على التعليم والصحة للوقوف على دور هذا العنصر في النمو المذكور. لذلك يحاول هذا البحث قياس أثر الانفاق في رأس المال البشري (التعليم والصحة) في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (1992-2018) من خلال استخدام نماذج قياسي ARDL لقياس هذا الدور على المدى القصير والطويل. وكانت نتائج البحث تشير إلى وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل والدور الايجابي لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي على المدى الطويل والمدى القصير.

الكلمات الافتتاحية: رأس المال البشري، الانفاق على التعليم، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص- ج2) أيلول / 2021
الصفحات: 243-259

Abstract

Human capital is one of the most important determinants of economic growth in any country and it has a major role in it, and based on that, governments in setting policies in developed and developing countries over the past four decades have focused on this element and in experimental studies, government spending on education and health is used to stand. On the role of this element in the aforementioned growth. Therefore, this research attempts to measure the impact of spending on human capital (education and health) on the growth of the Iraqi economy for the period (1992-2018) by using ARDL standard models to measure this role in the short and long term. The results of the research indicate the existence of a short-term equilibrium relationship and the positive role of human capital in economic growth in the long and short term.

Key Words: Human capital, Education spending, Gross domestic product, Economic growth.

المقدمة:

إن موضوع النمو الاقتصادي وآليات تحقيقه طرحاً فكرياً متطوراً ومتكيفاً مع المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجديدة وما يرتبط بها من تغيرات في ظروف الزمان والمكان، وفي هذا الإطار جاءت الدراسة لتحلل المسار التاريخي للنظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي، إذ تسعى مختلف دول العالم إلى التركيز على رأس المال البشري لتأهيل الأفراد والمجتمع للدور الذي يمارسه في تامين احتياجات كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية من القوى العاملة المؤهلة والمدربة والتي تنعكس ايجابياً على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام ويعتمد نجاح الخطط والسياسات والبرامج التعليمية والصحية على حجم ونمط الانفاق الذي تحصل عليه هذه المؤسسات. ويسعى العراق كدولة نامية للوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال توفير التخصيصات اللازمة لدعم مصادر نموها الاقتصادي، لذا نجد إنه أبان الاستقرار الاقتصادي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، إذ تم تخصيص نفقات أكثر لقطاع التعليم وكذلك قطاع الصحة، إلا أن هذا المستوى المرتفع تراجع نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والأمني والنزاعات الطائفية التي خلقت بيئة غير مواتيه لتأهيل العنصر البشري.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في الدور الذي يمارسه رأس المال البشري في نمو الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال إبراز دور الانفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة بعدِّهم القطاعين الرئيسين الذي يسهمان في زيادة اكتساب المهارات والخبرات إلى جانب معالجة المرض والضعف، إذ يؤدي هذا إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في أن هناك هدراً كبيراً في استخدام الموارد البشرية وقصوراً في درجة تأهيلها. ناتج من ضعف الاستثمار في هذا الموارد عبر التعليم والتدريب والبحث العلمي الأمر الذي أدى إلى ضعف دورها في بناء التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو مناسبة في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من فرضية مفادها بأنه توجد علاقة سببية تبادلية ما بين الانفاق على رأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي.

أهداف البحث:

1. إظهار دور رأس المال البشري وأثره على الناتج المحلي الإجمالي.
2. تقدير نتائج العلاقة بين الانفاق على رأس المال البشري على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي في العراق للمدة (19992–2018) وفقاً لمنهجية التكامل المشترك، للتعرف على العوامل المؤثرة في هذه العلاقة ومن ثم قياس العلاقة قصيرة وطويله الأجل.

حدود البحث:

1. الحدود المكانية للبحث: يتضمن البحث دراسة الاقتصاد العراقي.
2. الحدود الزمانية للبحث: يتمثل بالمدة (1992-2018).

منهجية البحث:

اعتمد البحث في تفسير متغيراته على المنهج التحليلي الاستنباطي لدراسة العلاقة ما بين الإنفاق على رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في العراق.

هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية البحث من حيث المحتوى وتم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول الإطار النظري لرأس المال البشري من حيث المفهوم والأهمية، بينما تضمن المبحث الثاني النمو الاقتصادي ومفاهيمة وونظرياته ومصادره، أما المبحث الثالث فتطرق إلى قياس أثر الانفاق في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في العراق وكيفية توصيف متغيرات النموذج القياسي من خلال اعتماد العديد من المقاييس الإحصائية.

المبحث الأول: الإطار النظري لرأس المال البشري:

أولاَ: مفهوم رأس المال البشري:

يعد رأس المال الفكري هو جزء من رأس المال البشري وليس هو رأس المال البشري بذاته، إلا أن بعض من الباحثين (Mcgrege, tweed & pech) يعتبرون رأس المال الفكري هو نفسه رأس المال البشري ولكن رأس المال البشري يتمثل بالأفراد الذين يمتلكون المهارات والخبرات ذات الصلة بتكوين الثروة لشركائهم بل هناك من عدَّه عنصراً غير ملموس يعبر عنه دائماً بالمعرفة المتواجدة عند المستخدمين في الشركة والقدرة الإبداعية والتي تفوق في القيمة الحقيقية موجودات الشركة المادية (عرابة وعوالي، 2001: 6).

إذ يعرف رأس المال البشري بأنه معرفة الفرد وخبراته وقدراته ومهاراته، فضلاً عن ابتكاراته وترتبط هذه العناصر وإبداعه مع بعضها وتسهم بمجموعها في نجاح العمل، أما التركيبات البينية الداخلية فتشمل براءات الاختراع و المفاهيم والنماذج والنظم المحاسبة والإدارية؛ فضلاً عن الثقافة التنظيمية وبالنسبة للتركيبات البينية الخارجية External Structures، فهذه تشمل العلاقات مع الزبائن والموردين Structures والعلامات التجارية. وسمعة الشركة أو الصورة المنطبعة عنها (بدر، 2010: 190).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي رأس المال البشري بأنه (كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة، ومن الواضح إن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية هي إنه غير مادي بطبيعته على الرغم مما لرأس المال البشري من دور كبير في زيادة الإنتاج الاقتصادي من سلع والخدمات.

كما تقوم عديد من نظريات الرأسمال البشري على فرضية مؤداها أن الفرد يقوم بالاستثمار في هذا الرأسمال وتراكمه من أجل الحصول على إيرادات في شكل أجور إضافية وتراركم هذا الرأسمال يتم من خلال عمليات التكوين الأساسي والتكوين المستمر، وأيضاً من خلال التربية الأسرية أو المهارات المكتسبة أثناء العمل أو مجموع المعارف التي تمكن من تنمية الكفاءات لدى الأفراد العاملين. ويتطلب إحداث ذلك التراكم تكاليف مباشرة متمثلة في تكاليف الدراسة ومصاريف الإيواء، والنقل... الخ، وتكاليف غير مباشرة متمثلة بالأساس في تكاليف الفرصة أو الأجر الذي كان من المفروض أن يتقاضاه الفرد لو عمل خلال تلك الفترة. فالاستثمار في الرأسمال البشري يهدف إلى الحصول على مداخيل أكثر من التكاليف التي يتطلبها، ويقوم به إما الفرد ذاته التكوين الأساسي،

الخبرات، والتكوين خارج المهنة التي يؤديها الفرد (أو تقوم به المؤسسة) من خلال التكوين المستمر. (فالكفاءات المتحصل عليها في النهاية قد تكون عامة) يتم استعمالها في أية مؤسسة أو خاصة تؤدى إلى إحداث تأهيل خاص أي مجموع القدرات التي يتم تثمينه بالمؤسسة التي ينتمي إليها الفرد فقط. والعائد المترتب يكون في شكلين، إما في شكل زيادة في الأجر، بالنسبة للفرد أو زيادة في إنتاجية العمل بالنسبة للمؤسسة.

ثانياَ: أهمية رأس المال البشري:

تعد الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ ذكر آدم سميث "A.SMITH" في كتابه الشهير"ثروة الأمم" أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعد ركناً أساسياً في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءاً هاماً من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءاً رئيسياً من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما أكد "الفريد مارشال A.MARSHALL" أهمية الاستثمار في رأس المال البشري بعدِّه استثمار اً وطنياً وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود. كذلك يشكل العنصر البشري حجر الزاوية في تطور المجتمعات، إذ شهد العالم انجازات عديدة تدل على القدرة البشرية في بناء الصروح الهائلة للحضارة البشرية بوجهيها (الإنساني والمادي) من خلال ارتفاع قيمة العنصر البشري كوحدة اقتصادية وعدِّه جزء من ثروة الأمم بما يساهم في عملية الإنتاج، وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية الستينيات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم، إذ تبين أن تحقيق النمو الاقتصادي في الدول الصناعية كان مرجعة تحسين قدرة الإنسان ومهارته والمعرفة والإدارة (محمد، 2010: 7-8).

يعد رأس المال البشري المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي كما إنه مصدر لزيادة الإنتاج والتقدم التكنولوجي، وفي الواقع إن معدل النمو والتقدم المحرز في الدول المتقدمة من رأس المال البشري يمثل الفرق الرئيسي بينها وبين البلدان النامية، لذلك فقد اعتبرت البلدان النامية العنصر البشري حالياً من أهم ما تملكه الدول من عناصر الإنتاج المتاحة وبالتالي يصبح الاهتمام به واجباً وطنياً ملحاً، ويعد ما يوجه إلى القوة البشرية منامكانيات وطاقات وتدعيم هذا الاستثمار عملاً منتجاً فهو بحاجة إلى العلم والتخطيط والتنظيم والتوجيه بأسلوب علمي سليم (عبد فليه، 2007: 7-8).

وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حدثين كان من شأنها زيادة الاهتمام بموضع تكوين رأس المال البشري، وزيادة الاستثمار في الإنسان، وتنمية الوعي النظري والإدراك العلمي هما: (الحبيب، 1981: 18-19)

1. القفزة الكبيرة في حجوم الناتج القومي للبلاد المتقدمة بالقياس إلى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة الامر الذي يمكن تفسيره إلى حدٍ كبير بارتفاع مستوى

الاستثمار في رأس المال البشري، إذ أشارت التقديرات الإحصائية في الولايات المتحدة إلى أن أقل من نصف الزيادة في الناتج القومي؛ يمكن تفسيرها بزيادة رأس المال المادي وساعات العمل والباقي يعود إلى الكفاءة الإنتاجية لمستوى التعليم.

2. تصاعد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية التي كانت ولا تزال تعاني من التخلف بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي بسبب العبء الثقيل من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية البالية التي تعزل الإنسان فيها وتفقده السيطرة على محيطة فجعلته عاجزاً عن تنوير طاقاته الكامنة.

ثالثاً: الاستثمار في التعليم والتدريب:

إن قضية تنمية الموارد البشرية أضحت من أهم القضايا والأكثر إلحاحاً بعدِّها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية، فهي تمد البشر بمعارف ومعلومات ومبادئ وفلسفات تزيد من طاقته على العمل والإنتاج، وهي وسيلة تدريبية تُزوده بالطرق العلمية والعملية والأساليب المتطورة والمسالك المتباينة في الأداء الأمثل، كما إنها وسيلة فنية تمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية، فالدول الأكثر نجاحاً وتقدماً في العالم خلال الفترات التي قد أعطت أولوية كبيرة للتعلم والتدريب والبحث والتطوير بعدِّها عناصر مهمة في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي (الحبيب، مصدر سابق: 19).

رابعاً: الاستثمار في التعليم:

يعد التعليم الركيزة الأساسية التي ترتكز عليها البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي مجتمع، إذ أكد كل من جون ستيوارت ميل وماركس وغيرهما على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية التعليمية وما تقدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره فنمو قدرات الفرد واستدامتها من خلال التعليم يؤدي إلى زيادة قدراته الإنتاجية (الرشدان، 2008: 13)، وهو ما عبر عنة بالحكمة الصينية إذا أردت أن تحصد مشروعاً بعد عام فازرع. قمحاً وإذا أردت الحصاد بعد عشرة أعوام فاغرس شجرة وإذا أردت الحصاد مائة عام فعلم الشعب، كما أشار الاقتصادي الفرد مارشال إلى القيمة الاقتصادية للتعليم، إذ أكد على جدوى الاستثمار في التعليم على إن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هو ما يستثمر في البشر (رسن، 2005: 4)، إذ ينظر (Aigbokhan) وآخرون على أن الاستثمار في التعليم عملية اساسية واضحة الهدف منها كسب المهارارت والمعارف والمواقف والأداء والمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الاجتماعي، وتحسين الكفاءة الشخصية للأفراد، والبحث عن فرص أفضل لهم (Owolabi & Okwu,2010;10)، كما اعتبر إن أساس السعي لتعليم الأفراد كسعي الأمم لأن تصبح غنية واوضح (مالش) بأن الافتقار للتعليم يجعل الناس فقراء والفقر يجعلهم غير سعداء وإن الدولة إذا ساعدت على تعليم الفقراء تجعلهم أكثر سعادة، وكما يرى (جون ستيوارت ميل) بأن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على التعليم ودعا إلى ضرورة نشر المعرفة لكي يتم تحسين نوعية البشر وجعلهم أكثر تحكما في اتجاهات نشاطاتهم، أما (فرديك ليست) إذ عدّ المهارات والقدرات البشرية التي توجد في الماضي وتعليم البشر من العناصر الأكثر أهمية في الخزين الرأسمالي للأمة، وعلى هذا الأساس يلعب التعليم دوراً مهماً في الدول المتقدمة التي اهتمت بالعنصر البشري وتطويره على أن يكون فيها نظام تعليمي ومنهج متقدم لكل فرد من أفراد مجتمعها (شيحان، 2010: (248)

8)، إذ نسب آدم سميث الذكاء الحاد والعادات والتقاليد التي تتسم بها الدول المتقدمة إلى الانتشار الواسع والمبكر للتعليم وأشار إلى أهمية التعليم. ودعا إلى ضرورة الاهتمام به بعدِّه المجال الذي يمنع الفساد في الطبقة العاملة ويساهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن إنتاجية العامل في أي دولة ترتبط ارتباطاً قوي بالثروة التعليمية، كما أكدت الثروة المعرفية والتطور التكنولوجي إلى أن هناك علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية والتعليم في تحقيق الأهداف المزدوجة وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد الوطني وتوسيع مجال المعرفة للمجتمع (ناصف، 2007: 211).

وقام الفرنسي (كولبير) بتشجيع التعليم والمعرفة من خلال تأسيس المراكز العلمية وتشجيع الاختراعات والبحوث العلمية واستقطاب الأدمغة من الخارج التي بدورها تؤدي إلى زيادة لثروة الأمة على أن دخل الأفراد المتعلمين أكبر من دخل الأفراد غير المتعلمين، ولكي يكون الاستثمار مجدياً لابد أن يكون العائد منه أكبر من التكاليف (القريشي، 2007: 170-171)، وبذلك يلعب الاستثمار في التعليم دور مهم في اكتشاف مواهب الأفراد، ويهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل، وزيادة قدرتهم على الخلق والابتكار، ومن جانب آخر يحفز الأفراد لتحقيق التقدم ويجعل العقول والنفوس أكثر استعداداً لتقبل التغير والرغبة. فهو يزيد طموح الأفراد ويدفعهم للصعود إلى السلم الاجتماعي من ذلك على أن الاستثمار في التعليم يتخذ عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية (عواد، 2007: 8).

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

تسعى مختلف البلدان العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي والذي تصاحبه تغيرات اقتصادية واجتماعية عديدة، وإن تحديد دقيق لمفهوم النمو الاقتصادي كونه يخضع للعديد من العوامل وانماط وتأثيرات بالغة التعقيد.

"النمو الاقتصادي هوه حدوث زياده مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع الزمن" مما يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية في الاقتصاد، كالدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل، الاستهلاك، الادخار وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع. أو "عبارة عن معدل الزيادة في الدخل القومي في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذا الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الدخل القومي".

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا النمو محلياً أو خارجياً"، ومن خلال ما سبق يمكن تقديم تعريف النمو الاقتصادي على إنه يمثل الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وهذا يعني بأن حدوث النمو الاقتصادي يتطلب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وأن تكون هذا الزيادة حقيقة ومستمرة (قانة، 2011: 11).

ثانياً: نظريات النمو الاقتصادي:

تعدُّ مصطلحات النمو الاقتصادي من المواضيع العامة، وفيما يأتي بيان لمفهوم النمو الاقتصادي من وجهة نظر التوجّهات والنظريات الاقتصادية:

1. المذهب التجاري:

ظهر هذا المذهب في القرن الخامس عشر ميلادي، ويعد متّبعوه أن الثروة من أهم مصادر النمو الاقتصادي، وهي أساس مهم في النشاط التجاري، كما فضلوا استخدام العملات المعدنية من الذهب والفضة، وقاموا بتقييد تصدير هذه المعادن، واعتبروها قوة اقتصادية تساهم في تدفق الأموال، ويرى بعض متبعي هذا المذهب أن الدور الأهم للعملات الذهبية والفضية يكمن في تسهيل الحصول على الائتمان بأقل سعر فائدة.

2. النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

يعدُّ الكاتب آدم سميث مؤسس هذه النظرية، ويؤكد على أن الثروة غير محصورة بالذهب، وإنما تُبنى الثروة على التجارة، إذ شبه هذه العملية بمبدأ المقايضة بأشياء ثمينة، ويعد مؤسسو هذه النظرية أمثال ديفيد ريكاردو، وتوماس مالتوس، وكارل ماركس، وغيرهم أن الأسواق تعيد تنظيم نفسها من جديد، من خلال يد خفية تساهم في تحريك عجلة الأسواق بهدف تحقيق التوازن الطبيعي لها (بخاري، بدون سنة نشر: 35).

3. نظرية النمو المبتكرة لشومبيتر:

يُعد جوزيف الويس شومبيتر مساهماً فاعلاً في نظرية النمو الاقتصادي، إذ أوردَ كلمة الابتكار في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911، ويرى شومبيتر أهمية رجال الأعمال في دعم النمو الاقتصادي، كما يعدَّهم المحرك الرئيسي فيه، فالابتكار والإبداع في المجال الاقتصادي، ودعم وتنظيم المشاريع يُحدثان تقدماً في التنمية الاقتصادية، إذ يعتمد الإنتاج على خلق عناصر جديدة، وتجدر الإشارة إلى أن ماديسون دعم نظرية شومبيتر، وحدد نطاقها بشكلٍ أوسع، بعاملين رئيسيين هما:

أ. إدخال سلع جديدة، وابتكار أساليب مختلفة للإنتاج، وتطوير الصناعة.

ب. إقامة أسواق جديدة، والبحث عن مصادر جديدة لمواد الخام.

4. نظرية النمو الكينزية:

تركز هذه النظرية على أهمية التوظيف والعوائد على رأس المال، إذ تُعد نظرية كينز الطلب الفعال كواحدٍ من العوامل الرئيسية، ويرى أنّ زيادة الطلب الفعال لابد أن تحفز النمو الاقتصادي، وتهدف النظرية الكينزية إلى تفسير التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، فقد أثبت كينز أن كلاً من الاستهلاك، والادخار، والاستثمار تنخفض في فترات الركود، بسبب ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، ويرى كينز أن علاج ارتفاع الكساد هو الحث على الاستثمار، من خلال ما يأتي:

أ. استخدام السياسة النقدية، وتعني تخفيض أسعار الفائدة، فعند قيام البنك المركزي بتخفيض الفائدة على البنوك التجارية، ستخفّض البنوك التجارية بناءً على هذا أسعار الفائدة على العملاء.

ب. استخدام السياسة المالية؛ أي أن تستثمر الحكومة في مشاريع البينية التحية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل، وحدوث ارتفاع في الدخل والطلب.

5. نظريات النمو الكلاسيكية الحديثة:

نشأت هذه النظريات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، نتيجة التقاعس عن حل مشكلات التوازن الديناميكي، لتحقيق النمو المتوقع، وذلك بسبب سوء استخدام القدرة المتاحة كالتكنولوجيا، وتطوير الإنتاج وتنظيمه، كما ارتكز العنصر الأساسي في هذه النظرية على عوامل الإنتاج كرأس المال، والبيئة، واعتبارها عوامل مستقلة تساهم في إعداد السلع المحلية، فضلاً عن عدم السماح للدولة بالتدخل في الشأن الاقتصادي، ومنح كبرى الشركات الفرصة لتحقيق نموها من خلال التنافس في السوق، وتوظيف بعض الموارد المتاحة.

6. نظرية النمو الاقتصادي الداخلي:

ظهرت هذه النظرية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتستهدف عوامل النمو داخل المنشآت التجارية؛ إذ تشير إلى أن التنافس غير التام يؤثر في التقلبات المتوقعة للعوائد، كما يعدُّ التقدم العلمي والمهني إحدى هذه العوامل، وتساهم الابتكارات التكنولوجية في الاستثمار في تحسين المستوى التكنولوجي، وزيادة رأس المال المادي والبشري أيضاً، ويُشار إلى أن عجز هذه العوامل عن تحقيق النمو على المدى الطويل يعدُّ واحداً من سلبياتها (القريشي، 2007: 57-59).

ثالثاً: مصادر النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على أربعة مصادر رئيسية، وهي كالآتي: (المسعود، 2010: 26)

1. الموارد الطبيعية: ترتبط الزيادة في النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة ضمن أي دولة؛ إذ أن المزيد من الأراضي والمواد الخام يؤدي إلى زيادة النمو الطبيعي المحتمل حدوثه، ويعد النفط والمعادن والأراضي الزراعية من الأمثلة على الموارد الطبيعية الواجب توافرها من أجل الوصول إلى مستويات أعلى في النمو الاقتصادي؛ لكن شريطة استخدامها بكفاءة عالية وبالشكل الأمثل، إذ أن شرط توافر الموارد الطبيعية مرتبط بكفاءة استخدامها.
2. الموارد البشرية: يعدُّ حجم الأيدي العاملة وتوافرها من المصادر الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي والزيادة فيه، ومن الطبيعي أن تتوافر الأيدي العاملة كنتيجة للزيادة السكانية ضمن أي دولة؛ ففي الواقع يمكن لبلد ما زيادة القوى العاملة لديه عن طريق زيادة سكانه، وتجدر الإشارة إلى أن كمية العمالة وحدها غير كافية لضمان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وإنما نوعية القوى العاملة وما تلقته من تدريب مهني وتحصيل علمي ومهارات خاصه بالعمل.
3. رأس المال المادي: يرتبط مفهوم رأس المال المادي بالادخار كما يشمل الأصول المختلفة من آلات، ومصانع، ومكاتب، ومحلات تجارية، وسيارات، وغيرها؛ إذ أن تراكم رأس المال من ادخار وأصول يساهم في تمويل المزيد من الاستثمارات التي من شأنها أن تقود إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي بحسب ما يشير له نموذج النمو هارود - دومار، ويمكن أيضاً أن يساهم تراكم رأس المال المادي من مدخرات في تمويل التعليم والتدريب؛ الأمر الذي يساعد على تكوين رأس المال البشري وتحسين المهارات التقنية التي لها الدور البارز في زيادة القوة العاملة المنتجة، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من قدرة توسيع رأس المال المادي في زيادة الإنتاج إلا أنه ليس بالضرورة أن يحسن الانتاجية؛ فالإنتاجية ترتبط مع عامل التكنولوجيا وما لها من أثر كبير في تحسين إنتاجية العامل.

4. العامل المؤسسي: يحتاج النمو الاقتصادي في أي دولة إلى بنية تحتية ذات نوعية جيدة؛ بمعنى آخر يحتاج إلى إطار مؤسسي مالي وقانوني واجتماعي يتناسب مع التطلعات في الوصول إلى معدل نمو اقتصادي عالٍ، ويبين الآتي أهم العوامل المؤسسية المهمة لتحقيق ذلك:
5. القطاع المالي؛ إذ أن النظام المالي المتطور والفعال يعدُّ عامل جذبٍ يستقطب ثقة المدخرين للادخار في مختلف المؤسسات المالية، وعليه يمكن إعادة ضخ هذه المدخرات في الاقتصاد مرة أخرى عن طريق النظام المالي؛ كإعطاء القروض والتسهيلات للشركات مما يساهم في نموها وازدهارها وجعلها محركاً مهماً لعملية النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: قياس أثر الانفاق في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1992-2018)

أولاً: الانفاق على التعليم والصحة وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي:

هنالك ارتباط وثيق ما بين النفقات التي تنفقها الحكومة في مختلف المجالات وما بين الناتج المحلي الإجمالي، لذلك نركز في هذا المبحث على أثر الانفاق على التعليم والصحة وما هو تأثيراته على الناتج المحلي الإجمالي في العراق وخلال المدة (1992-2018) وبالاعتماد على عدة نماذج قياسية سوف يتم استخدام البيانات المدرجة في الجدول (1) لتقدير العلاقة الدالية بين الانفاق في رأس المال والنمو الاقتصادي للمدة (1992-2018) بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك ومدى تأثير كل منهما على الآخر.

الجدول (1) لتقدير العلاقة الدالية بين الانفاق في رأس المال والنمو الاقتصادي للمدة (1992-2018)

السنوات	الانفاق على التعليم	الانفاق على الصحة	الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليون دينار)
1992	934	449	115108.4
1993	2345	724	321646.9
1994	6422	2333	1658325.8
1995	18267	5731	6695482.9
1996	19941	4717	6500924.6
1997	22641	8999	15093144
1998	32659	11594	17125847.5
1999	63003	11611	34464012.6
2000	68474	13198	50213699.9
2001	115957	13234	41314568.5
2002	171566	9774	41022927.4
2003	372853	166143	29585788.6
2004	1452811	647600	53235358.7
2005	1796776	720340	73533598.6
2006	2074119	826669	95578954.9
2007	2115765	1116214	111455813.4
2008	3947233	2697013	157026061.6
2009	6871275	4133634	130642187
2010	8629215	5672442	158521511.5
2011	8056952	572244283	317327104
2012	9661514	574023395	254225490
2013	10988014	675043100	267395614
2014	8415938	—	266420384.5

السنوات	الانفاق على التعليم	الانفاق على الصحة	الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليون دينار)
2015	9428484	541729229	207876191.8
2016	9732367	512900272	19653650.0
2017	4027561	15036119422	221665769.7
2018	4932611	14498114220	217800000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على (جَمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة، تَقارير خاصة بالدائرة).

ثانياً: توصيف متغيرات النموذج القياسي:

لتقدير العلاقة الدالية بين الانفاق في رأس المال والنمو الاقتصادي للمدة (1992–2018) بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك ومدى تأثير كل منهما على الآخر وفق النظرية الاقتصادية يمثل المتغير التابع (SH,SEDU)، أما المتغيرات المستقلة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة أدناه والجدول (2).

GDP=f(SH,SEDU)
GDP=b0+b1SH+b2 SEDU

الجدول (2) توصيف متغيرات النموذج القياسي

متغيرات أنموذج	Variables	الرموز
الناتج المحلي الإجمالي	Gross domestic product	GDP
الانفاق على الصحة	Spending on health	SH
الانفاق على التعليم	Spending on education	SEDU

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

ثالثاً: اختبار السكون:

لاختبار فلبس - براون (Phillips-Perron) والذي يظهر النتائج في الجدول (3)، إذ أن جميع المتغيرات التابعه والمستقلة (GDP,SH,SEDU)غير ساكنه في المستوى لأن قيمة (Prob) أكبر من (5%) وبذلك نقبل بفرضية العدم ونرفض فرضية البديلة، مما دفع الباحثين إلى أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية بهدف تفادي مشكلة الانحدار الزائف، وقد تحقق الفرض بعد أن أظهرت النتائج إن قيمة (Porb) أقل من (5%) سواء كان بالحد الثابت أم الحد الثابت والاتجاه العام أو بدون الحد الثابت ولا اتجاه عام، وبذلك نرفض فرضية العدم وقبول بالفرضية البديلة التي يتحقق فيها سكون البيانات عند درجة تكامل (1).

الجدول (3) نتائج اختبار فليبس - براون (اختبار جدر الوحدة)

المتغيرات Variables	المستوى (Level)			الفرق الأول (1st difference)			درجة التكامل
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	
	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value	
GDP	0.9288	0.0008	0.9410	0.0001	0.0017	0.0000	I(I)
SEDU	0.6833	0.8119	0.5083	0.0006	0.0033	0.0000	I(I)
SH	0.9189	0.9311	0.6685	0.0008	0.0007	0.0001	I(1)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي (Eviews 9).

رابعاً: اختبار سببية جرانجر Test of Granger Causality:

نلاحظ من الجدول (4) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة باستعمال طريقة جرانجر تبين إن هناك علاقة معنوية متجهة من (الانفاق على التعليم SEDU إلى ناتج محلي الإجمالي (GDP)، وكذلك هناك علاقة معنوية متجهة من ناتج محلي الإجمالي GDP) إلى الانفاق على التعليم SEDU عند فترة تباطئ زمني واحد وقيمة (Prob) معنوي وأقل من (5%)، إذ بلغ نحو (0.0203، 0.0003) على التوالي، وبهذا نرفض الفرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة سببية باتجاهين وليس باتجاه واحد، وكذلك هناك علاقة سببية معنوية متجهة من (الانفاق على الصحة SH إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP) إلى ومن الناتج المحلي الإجمالي إلى الانفاق على الصحة) باتجاهين وليس باتجاه واحد عند فترة تباطئ (1) لأن قيمة (Prob) معنوي وأقل من (5%) والبالغ (0.0030، 0.0004)، وهناك علاقة سببية معنوية بين الانفاق على الصحة إلى الانفاق على التعليم لأن قيمة (Prob) أقل من (5%) معنوية والبالغ (0.0058، 0.0001). وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية أي إن زيادة الإنفاق على التعليم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالعكس في حالة الانخفاض.

الجدول (4) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات أنموذج باستعمال طريقة جرانجر

Null Hypothesis	Lags	F-Statistic	Prob
SEDU does not Granger cause **GDP**	3	4.26482	0.0203
GDP does not Granger cause **SEDU**		11.0504	0.0003
SH does not Granger cause GDP	3	7.87046	0.0030
GDP does not Granger cause **SH**		12.2604	0.0004
SH does not Granger cause **SEDU**	3	6.65679	0.0058
SEDU does not Granger cause **SH**		15.5961	0.0001

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9).

خامساً: تقدير انحدار التكامل المشرك وفقاً لانموذج (ARDL):

يمثل الخطوة الأول أنموذج لتقدير العلاقة بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والمتغيرات المستقلة الانفاق على الصحة (SH) والانفاق على التعليم (SEDU).

نلاحظ من الجدول (5) وأظهرت النتائج الإحصائية إن المتغيرات المستقلة قد فسرت وبلغت نحو (0.86) في التغير الحاصل للمتغير التابع قيمة (Adjusted R-Squared)، وبالنسبة (F-Statistic) هي معنوية من الناحية الإحصائية لأن قيمة (Prob) أقل من (5%) بلغ نحو (0.000000)، وهذا يفسر معنوية الانموذج ككل، أما (Durbin-Watson Stat) بلغ قيمته (1.321155)، وهذا يشير إلى أن الأنموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي. تظهر نتائج اختبارات التشخيص للبواقي (Residual Diagnostics Test) في الجدول (6) إذ نلاحظ أن قيمة (P-Value) في اختبار التوزيع الطبيعي أكبر من (5%) والبالغة (18.691011) وبهذا نقبل بالفرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ونرفض فرضية البديلة، أما بالنسبة للاختبار الارتباط الذاتي الذي يكون قيمة (Prob) أكبر من (5%) غير معنوي والبالغ (0.1046)، وهذا يدل على أن الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، وكذلك يكون قيمه (Prob) الخاص باختبار عدم ثبات تجانس التباين أكبر من (5%) والبالغة (0.9024) وهذا يشير إلى أن الأنموذج يتباين بشكل طبيعي (Heteroscedastictiy) وبهذا يكون الانموذج الإحصائي (ARDL) خالياً من المشكلات القياسية.

الجدول (5) تقدير انحدار التكامل المشترك باستعمال أنموذج (ARDL)

المتغيرات Variables	المعلمات Coefficients	T-Statistic	P-Value
GDP (-1)	0.939012	2.556427	0.0188
SEDU	23.72770	1.561156	0.1342
SEDU (-1)	-30.31724	-2.801987	0.0110
SH	0.026440	7.721153	0.0000
C	8183177	0.565546	0.5780
R-Squared	0.887449		
Adjusted R-Squared	0.864939		
F- Statistic	39.42421		
Prob (F-statistic)	0.000000		
Durbin-Watson stat	1.321155		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9).

الجدول (6) اختبارات التشخيص للبواقي (Residual Diagnostic Tests)

اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Tests	P-Value = 18.691011
اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test	P-Value =0.1046
اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroscedastictiy Test	P-Value =0.9024

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9).

سادساً: اختبار الحدود W,F للتكامل المشترك Bounds, Wald Test:

لكي نتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة والمستقلة نلجأ الى اخبار الحدود، إذ نلاحظ من نتائج الجدول (7) إن قيمة F المحسوبة (F-Statistic) والبالغة (15.64716)، وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى التي بلغت (4.13) و(5) عند (1%) على التوالي، وهذا يشير إلى رفض فرضية العدم (H_0) والقبول بالفرضية البديلة (H1) بوجود تكامل مشترك والذي يمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة. ونلاحظ من الجدول (8) إن قيم Prob والبالغة (0.0000) أقل من (5%) في اختبار والد وهذا يبين مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الجدول (7) نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	15.64716	2

Critical Value Bounds

Significance	الحد الأدنى Bound 0	الحد الأعلى Bound 1
%10	2.63	3.35
%5	3.1	3.87
%2.5	3.55	4.38
%1	4.13	5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي (Eviews 9).

الجدول (8) نتائج اختبار والد Wald Test

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-Statistic	17.02777	(2.20)	0.0000
Chi-Square	34.05553	2	0.0000

Null Hypothesis: c(1)=0,c(3) =2*C(4)
Null Hypothesis Summary

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي (Eviews 9).

سابعاً: المعلمات المقدرة (قصيرة الأجل) (Estimated Short Run Coefficients):

يوضح الجدول (9) المعلمات قصيرة الأجل للمتغيرات الاقتصادية الداخلة في الأنموذج المقدر إن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (SEDU) والمتغير التابع (GDP) في الأمد القصير أي زيادة (SEDU) بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة (GDP) بمقدار (20.552304)، وهذا يشير إلى أن زيادة الانفاق على التعليم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتكون العلاقة طردية أيضاً بين المتغير المستقل (SH) والمتغير التابع (GDP) في الأمد القصير أي إن زيادة الانفاق على الصحة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإن قيمة (Prob) لجميع المتغيرات معنوية وأقل من (5%)، وأظهرت العلاقة المقدرة إن معلمة حد الخطأ قيمتها (0.062660-) كانت سالبة ومعنوية جداً قيمة Prob (0.0000)، وهذا يعكس وجود علاقة التوازنية في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازن طويلة الأجل.

الجدول (9) المعلمات المقدرة قصيرة الأجل (Estimated Short Run Coefficients)

المتغيرات Variable	المعلمات Coefficient	T-Statistic	Prob
D (SEDU)	20.552304	2.049966	0.0537
D (SH)	0.024046	4.690092	0.0001
Cointeq (-1)	-0.062660	-8.484232	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

ثامناً: المعلمات المقدرة (طويلة الأجل) (Estimated Long Run Coefficients):

نلاحظ من الجدول (10) المعلمات المقدرة طويلة الأجل إن جميع المتغيرات المستقلة قيمة (Prob) أكبر من (5) أي لا يوجد لها تأثير معنوي على الأمد طويل.

الجدول (10) المعلمات المقدرة (طويلة الأجل) (Estimated Long Run Coefficients)

المتغيرات Variable	المعلمات coefficients	T-Statistic	P-Value
SEDU	-107.8819	-0.141892	0.8886
SH	0.433533	0.167452	0.8687
C	1341760760068	0.180937	0.8582
Cointeq = GDP - (107.8820 * SEDU + 0.433533 * SH + 1341760068			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

تاسعاً: اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج (ARDL) المقدر:

توضح نتائج الاختبار الاستقراريه الهيكلية لأنموذج (ARDL) الذي يقدر العلاقة القصيرة والطويلة الأجل من خلال استعمال اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUM Test & CUSUM of Squares Test)، إذ

نلاحظ من الشكل البياني (1) و(2) إن كلا الاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة (حدود الثقة) عند مستوى معنوي (5%)، وهذا يدل على أن معلمات الأنموذج القصيرة وطويلة الأجل مستقرتين عبر الزمن.

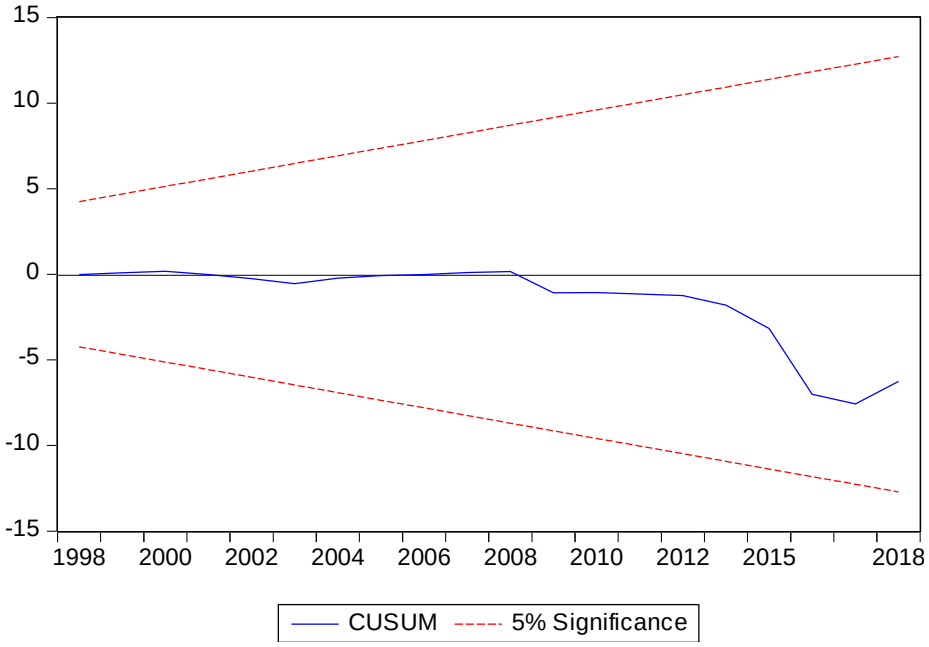

الشكل (1) المجموع التراكمي للبواقي المتابع

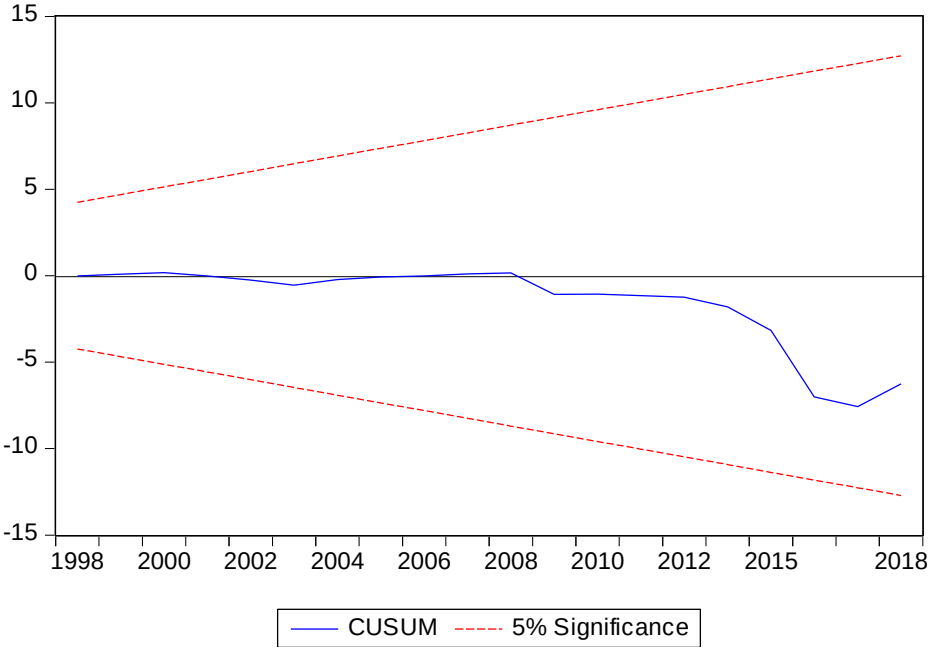

الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

1. عدم وجود استراتيجيات واضحة لبناء وتطوير رأس المال البشري أدى ذلك إلى انخفاض نسبة الانفاق إلى مؤشرات (الصحة والتعليم) إلى ناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي في العراق.
2. بعد إجراء اختبار السكون للمتغيرات المدروسة باستخدام اختبار فليبس بيرون (P-P) توصلنا إلى أن جميع المتغيرات غير ساكنة بالمستوى وتصبح ساكن بعد أخذ الفرق الأول أي إنها متكاملة من الدرجة الأولى (I=1).
3. أظهرت نتائج التحليل القياسي إن هناك علاقة تبادلية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وبين المتغيرات المستقلة (الانفاق على الصحة، والانفاق على التعليم) باتجاهين وليس باتجاه واحد.
4. توجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذ نلاحظ أن تكون إشارتهم سالبة ما عدا متغير (نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي) تكون إشارته موجبة أي لا يوجد له تأثير معنوي على الأمد الطويل.
5. توجد علاقة معنوية متجهة من الانفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي خرج بها البحث نقترح الآتي:

1. العمل على توصية الاقتصاد من الاستثمار في رأس المال المادي إلى الاستثمار في رأس المال البشري وإعطاء أهمية كبيرة لجعل رأس المال البشري هوه المحرك الأساس للنمو الاقتصادي.
2. العمل على زيادة الانفاق على التعليم ولكن بشكل مدروس مع تحسين وزيادة جودة ونوعية التعليم في العراق، مما يجعل الانفاق على التعليم والاستثمار فيه ذو عوائد كثيرة على الاقتصاد.
3. تطوير الاستراتيجيات الوطنية الخاصة لتنمية المواد البشرية من أجل الصحة من خلال زيادة الاحتمالات المالية المخصصة للقطاع الصحي.

المصادر:

المصادر العربية:

1. أنور، بدر أحمد، (2010)، هل يمكن أن تتحول الأفكار إلى رأس مال، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودي.
2. بخاري، عبلة عبدالحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، ج3.
3. الحبيب، مصدق جميل، (1981)، التعليم والتنمية الاقتصادية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، سلسة دراسات، بغداد، العراق.
4. رسن، سالم عبدالحسن، (2005)، التعليم والتدريب ودورهما في تنمية الموارد البشرية العربية، بحث مقدم إلى الندوة العربية، طرا بلس.
5. الرشدان، عبدالله زاهي، (2008)، في اقتصاديات التعليم، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
6. شيخان، شهاب حمد، (2010)، فرص وتحديات الاستثمار البشري ودورة في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة، مجلة جامعة الانبار، للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 4 .
7. عواد، موسى خلف وعصفور، عباس، (2007)، تقويم مؤشرات التنمية البشرية الخاص بالجانب التعليمي في محافظة القادسية للمدة 1990-2004، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 4.
8. عوالي، رابح وبن عرابة، حنان، (2011)، ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري، الملتقى الدولي الخامس، حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بو علي.

9. فلية، فاروق عبد، (2007)، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، ط2، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
10. قانة، إسماعيل محمد، (2011)، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. القريشي، مدحت، (2007)، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
12. محمد، نافر أيوب، (2010)، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 44.
13. المسعود، توفيق عباس عبد عون، (2010)، دراسة في معدلات النمو اللازمه لصالح الفقراء - العراق: دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 26.
14. ناصف، ايمان عطية، (2007)، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

المصادر الأجنبية:

15. Owolabi S. A. & Okwu A., (2010), T-Aquantitive analysis of role of human resource development in economic growth in Nigria-European journal of economic-ISSN 1450-2275 Issue 27.